

**قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (٦١٠) لسنة ١٩٨٥ م
باللائحة التنفيذية لقانون الامن الشعبى المحلى**

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٨٥ م ، بشأن الامن الشعبى المحلى ،

وعلى القانون رقم ١٩٧٢/٦ م بشأن الشرطة والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،
وبناء على عرض اللجنة الشعبية العامة للمعدل ،

**قـرـرـت
مادة (١)**

تختص ادارة الامن الشعبى المحلى بالمحافظة على النظام والامن العام وحماية الارواح والاعراض والاموال ، ومنع الجرائم وضبطها وغير ذلك مما تسنده اليها التشريعات النافذة .

مادة (٢)

يحمل متطوع الامن الشعبى المحلى اثناء قيامه باعماله بطاقة تسمى (بطاقة تعريف لمتطوعى الامن الشعبى المحلى) وذلك وفقا للنموذج الذى يصدر به قرار من اللجنة الشعبية العامة للمعدل .

مادة (٣)

يمنح المتطوع على سبيل التفرغ من غير العاملين بالوحدات الادارية والمنشآت والشركات المملوكة للمجتمع كليا او جزئيا مكافأة مقطوعة وثابتة يتم احتسابها على اساس المقابل المالى لبداية مربوط الدرجة المستحقة لمؤمله طبقا لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٨١/١٣٤١ م بقواعد تعيين العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم ٨١/١٥ م واذا لم يكن من ذوى المؤهلات العلمية فيستحق المقابل المالى الذى يتقاضاه فرد الشرطة عند بداية تعيينه .

ويجوز بقرار من اللجنة الشعبية للبلدية المختصة منح المتطوع على سبيل التفرغ أو بالاضافة الى عمله مكافأة مادية أو أدبية مقابل قيامه بأعمال ممتازة ، وذلك بناء على عرض اللجنة الشعبية للمعدل في البلدية .

مادة (٤)

يجوز منح المتطوع غير المتفرغ في الامن الشعبي المحلي مكافأة مالية لا تتجاوز ثلاثين ديناراً شهرياً بالشروط الآتية : -

- ١ - أن يكون العمل التطوعي بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي في جهة عمله .
- ٢ - ألا يحصل على راحة أو ينقطع عن العمل في جهة عمله مقابل قيامه بالعمل التطوعي .
- ٣ - ألا تقل ساعات العمل التطوعي عن أربع وعشرين ساعة في الاسبوع الواحد .

مادة (٥)

يحرم المتطوع من المكافأة عن المدة التي يتغيبها عن العمل التطوعي بدون اذن الا اذا قدم أسباب قبلها المسئول الاعلى في ادارة الامن الشعبي المحلي .

مادة (٦)

تسرى على المتطوعين المتفرغين في الامن الشعبي المحلي أحكام المواد (٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠) من الباب الخامس من قانون الشرطة رقم ٧٢/٦ م .

مادة (٧)

تطبق على متطوعي الامن الشعبي المحلي القواعد والاحكام والاجراءات السارية على رجال الشرطة بالنسبة للتعمييض عن الاضرار التي تصيبهم اثناء تأديتهم للعمل التطوعي أو بسببه .

مادة (٨)

تتجمل اللجان الشعبية للبلديات كل في دائرة اختصاصها المكافآت المالية والتعمييضات المستحقة لمطوعي الامن الشعبي المحلي .

مادة (٩)

لمتطوعي الامن الشعبي المحلي على سبيل التفريغ الحق في الاجازات وتطبق في شأنها قواعد واحكام اجازات منتسبي الشرطة المقررة في الفصل الثالث من الباب السادس من قانون الشرطة رقم (٦) لسنة ٧٢ م .

وتعدد اجازات المتطوعين غير المتفرغين بقرار من المسئول الاعلى في ادارة الامن الشعبي المحلي في البلدية بالاتفاق مع المتطوع والتنسيق مع الشعبة التابع لها .

ويرتبط حصول متطوع الامن الشعبي المحلي على اجازاتهم بظروف العمل وصالحه ومراعاة شروط منح كل منها .

مادة (١٠)

تطبق على متطوعي الامن الشعبي المحلي القواعد والاحكام والشروط المتعلقة بحياسة وحمل واستعمال الاسلحة والذخائر والاجهزة اللازمة في الخصوص والسارية في شأن رجال الشرطة وذلك اثناء تادية المتطوعين لواجباتهم .

مادة (١١)

يعتبر المتطوع متغيبا بدون عذر اذا لم يقدم مبررا لغيابه او قدم المبرر ورفض من ادارة الامن الشعبي المحلي في البلدية .

مادة (١٢)

اذا ارتكب المتطوع احدي المحظورات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون الامن الشعبي المحلي يخطر رئيسه المباشر ادارة الامن الشعبي المحلي بالبلدية بذلك .

وتكلف الادارة احد التابعين لها بالتحقيق مع المتطوع وتمعد مذكرة بما انتهى اليه التحقيق لمرضاها على امين اللجنة الشعبية للمعدل في البلدية ليقوم باحالة المخالف الى مجلس التأديب للمحاكمة او حفظ الموضوع اذا رأى مبررا لذلك .

واذا كان من احوال المتهم عضوا في مجلس التأديب امتنع عليه الاشتراك في المحاكمة وعين من يحل محله .

مادة (١٣)

يجوز بقرار من أمين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وقف المتطوع احتياطيا عن العمل اذا ارتكب احدى المحظورات المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون الامن الشعبى المحلى متى اقتضت ذلك طبيعة الفعل أو مصلحة العمل أو التحقيق ، ويستمر الوقف الى حين البت فى الاتهام على ألاتجاوز مدته ثلاثين يوما الا فى حالة الاتهام فى جناية أو جريمة مخلة بالشرف .

ويعامل المتطوع الموقوف عن العمل بمقتضى أحكام هذه المادة فيما يتعلق باستحقاق المكافأة - معاملة المحبوس احتياطيا المنصوص عليها فى المادة (٢١) من هذه اللائحة .

مادة (١٤)

اذا خالف المتطوع الواجبات المنصوص عليها فى المادة السادسة عشرة من قانون الامن الشعبى المحلى ، أو خرج على مقتضى الواجب يعاقب تأديبيا بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابعة عشرة من ذات القانون ولا يجوز توقيع أكثر من عقوبة عن الفعل الواحد ، ولا تغل المحاكمة التأديبية برفع الدعوى المدنية أو المساومة الجنائية عند الاقتضاء .

ولا يعنى المتطوع من العقوبة الا اذا ثبت أن ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا لامر صادر اليه من رئيسه ، وفى هذه الحالة تكون المسئولية على مصدر الامر .

مادة (١٥)

لا يجوز توقيع عقوبة على المتطوع الا بعد التحقيق معه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه وتوفير كافة الضمانات المتعلقة بذلك وعلى أن يثبت التحقيق فى محضر مكتوب .

مادة (١٦)

يبلغ المتطوع المتهم كتابيا بقرار الاحالة على المحاكمة التأديبية متضمنا التهم الموجهة اليه وتاريخ ومكان انعقاد مجلس التأديب وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاده بوقت كاف وعلى المتهم الحضور الى المحاكمة بنفسه ، مرتديا الاشارة التى يحملها ولا يجوز له التغيب الا بعذر يقبله

المجلس فإذا لم يحضر رغم اعلانه ولم يقدم عذرا مقبولا جاز محاكمته غيابيا ، ويجوز له أن يقدم دفاعه شفاهة أو كتابة وله حق طلب نذب أحد المتطوعين للدفاع عنه .

مادة (١٧)

يشكل مجلس التأديب فى كل بلدية من : -

- ١ - أحد أعضاء اللجنة الشعبية للعدل فى البلدية رئيسا
- ٢ - أحد ضباط الشرطة فى البلدية عضوا
- ٣ - مندوب عن ادارة الامن الشعبى المحلى بالبلدية عضوا

ويكون تشكيل المجلس بقرار من اللجنة الشعبية للعدل فى البلدية فاذا احيل الى المحاكمة التأديبية عدد من متطوعى الامن الشعبى المحلى يتبعون أكثر من بلدية فيشكل مجلس التأديب بقرار من اللجنة الشعبية العامة للعدل على النحو التالى : -

- ١ - أحد أعضاء اللجنة الشعبية العامة للعدل رئيسا
- ٢ - أحد ضباط الشرطة لا تقل رتبته عن نقيب عضوا
- ٣ - مندوب عن ادارة الامن الشعبى المحلى عضوا

مادة (١٨)

يرتدى ضابط الشرطة عضو مجلس التأديب القيافة المقررة كما يرتدى عضو المجلس من الامن الشعبى المحلى الاشارة أو القيافة الخاصة بالمتطوعين فى الامن الشعبى المحلى .

مادة (١٩)

لا يكون انعقاد مجلس التأديب صحيحا الا اذا حضره الرئيس وجميع الاعضاء ، وتكون جلساته سرية ويصدر القرار بأغلبية الآراء .

ويجب أن يشتمل قرار المجلس على الاسباب التى بنى عليها ، ويبلغ القرار الى صاحب الشأن خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ صدوره ، كما يبلغ الى امينى اللجنة الشعبية العامة للعدل واللجنة الشعبية للعدل فى البلدية وجهة العمل الاصلية للمتطوع وشعبة الامن الشعبى المحلى التابع لها المتطوع .

مادة (٢٠)

يفتتح الرئيس الجلسة ثم ينادى على المتهم ويتلو عليه قرار الاتهام ثم يسأله عما اذا كان مذنباً أو غير مذنب عن كل تهمة في حالة تعددها فان اعترف جاز للمجلس الاكتفاء باعترافه أما اذا نفى التهمة فيتولى الرئيس النداء على شهود الاثبات ثم شهود النفي لسماع أقوالهم بعد تحليفهم اليمين .

ويتم اثبات كل ما يدور من أسئلة والرد عليها في محضر المحاكمة الذى يتولاه كاتب يندبه لهذا الغرض رئيس المجلس ويوقع المحضر كل من الرئيس والاعضاء وكاتب الجلسة .

مادة (٢١)

يعتبر المحكوم عليه موقوفاً عن العمل التطوعى بمجرد صدور قرار مجلس التأديب بعزله ، وذلك الى حين استكمال اجراءات التصديق على القرار ، على انه اذا أعيدت محاكمته وتقررت برأته صرفت له مكافأته عن مدة الوقف .

كما يوقف بحكم القانون عن العمل التطوعى اذا تم حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى ، وتصرف له نصف المكافأة فى الحالة الاولى ويحرم منها فى الحالة الثانية .

فاذا انتهت مدة الحبس الاحتياطى واسفرت الاجراءات عن عدم ادانته فيصرف له النصف الباقى الموقوف صرفه .

مادة (٢٢)

للمحكوم عليه أن يتظلم من قرار المجلس خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بالقرار الى الجهة المختصة بتشكيل مجلس التأديب ولهذه الجهة رفض التظلم أو الامر باعادة المحكمة من هيئة جديدة تشكل لهذا الغرض .

مادة (٢٣)

لا تكون العقوبة نافذة الا من تاريخ التصديق على الحكم من الجهة المختصة بتشكيل مجلس التأديب .

مادة (٢٤)

يجوز لامين اللجنة الشعبية للعدل في البلدية وكذلك المسئول الاعلى بادارة الامن الشعبى المحلى محاكمة متطوع الامن الشعبى المحلى محاكمة موجزة وتوقيع عقوبة الانذار أو العجز فى مقر العمل .

مادة (٢٥)

يحضر المتطوع المتهم جلسة المحاكمة الموجزة مرتديا الاشارة أو القياصة الخاصة بمتطوعى الامن الشعبى المحلى وتحت حراسة أحد المتطوعين .

مادة (٢٦)

تبدأ المحاكمة الموجزة بتلاوة التهمة ثم يسأل المتهم عن صحة ما اسند اليه فاذا اعترف وقع عيله من تولى المحاكمة الموجزة العقوبة واذا انكر سمع أقواله وأقوال الشهود ان وجدوا .

مادة (٢٧)

اذا تبين للقائم بالمحاكمة الموجزة أن التهمة المسندة للمتهم تستوجب عقوبة أشد من الانذار أو العجز فى مقر العمل لمدة يومين اتخذ اجراءات احالته الى مجلس التأديب .

مادة (٢٨)

تسجل اجراءات المحاكمة الموجزة ويثبت مضمونها والعقوبة التى تم توقيعها فى الحكم الصادر فى الخصوص ويوقع عليها من قام بالمحاكمة .

مادة (٢٩)

تنتهى خدمة المتطوع فى الامن الشعبى المحلى بأحد الاسباب الآتية : -

- ١ - العزل بقرار تأديبى .
- ٢ - عدم اللياقة الصحية .
- ٣ - الحكم عليه فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف .
- ٤ - الاستقالة .
- ٥ - الوفاة .

مادة (٣٠)

تثبت عدم اللياقة الصحية المشار اليها فى المادة السابقة بقرار من اللجنة الطبية المختصة ويحال المتطوع الى اللجنة المذكورة بناء على طلبه أو طلب شعبة الامن الشعبى المحلى التابع لها فاذا تبين للجنة الطبية أن المتطوع غير لائق صحيا أصدرت قرارا بذلك .

مادة (٣١)

تقدم الاستقالة بطلب من المتطوع فى الامن الشعبى المحلى الى أمين اللجنة الشعبية للمعدل فى البلدية عن طريق ادارة الامن الشعبى المحلى بالبلدية ويجب البت فيها خلال ستين يوما من تاريخ تقديمها والا اعتبرت مقبولة ، ويجب على المتطوع الاستمرار فى عمله الى أن يبلغ بقبول الاستقالة أو انقضاء الميعاد المشار اليه .

مادة (٣٢)

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها ، وتنشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى ٣ ذو الحجة ١٣٩٤ من وفاة الرسول
الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٨٥ م